مطالعة بالنيابة عن شهيد الحق وشاهده خميس العبيدي

حمدان حمدان*

■ يبدو ان رزمة التهم الموجهة الى نظام الرئيس العراقي صدام حسين ـ تتآكل واحدة بعد اخرى، علما بأن جبال الاتهامات المزلزلة، ستتوقف عند هضبة الدجيل الاخيرة، وان التمادي في التصعيد، عودة الى حلبجة والانفال، ثم المقابر الجماعية في الجنوب، سيقذف بفضائح، لا قبل لأمريكا وحكومتها الالعوبة في العراق على تحملها في جميع الاحوال.

وعلى سبيل المثال، نأخذ العرض الناجز في محكمة الدجيل، بصفته المسلسل الذي قطع خمسا وثلاثين حلقة من الجلسات، وما انطوى عليه من بناء اتهامي مع شهود الاثبات، كذلك بالمقابل، ما انطوى عليه سير المحاكمة، من مطالعات لمحامي الدفاع وشهود النفي، وما رافق ذلك من اعتراضات (المتهمين) بحق الوقائع والادلة الورقية المنزوعة عن اصولها كنسخ مصورة، عملت تكنولوجيا التزوير على انشائها واسقاط التواقيع عليها.. حتى بلغ الامر ان ما يزيد على عشرين اسما من قائمة المعدومين، التي قدمها الادعاء العام، السيد جعفر الموسوي، ما زالوا على قيد الحياة، او ان آخرين منهم اما قضوا في جبهات القتال (ايام الحرب العراقية ـ الايرانية) او انهم ماتوا ميتة طبيعية بعد احكام الاعدام بسنوات!

والحال، فان البناء الهجومي للادعاء العام، كان قد انطلق من محاور اساسية منها:

ـ ان محاولة اغتيال الرئيس صدام في الدجيل، عارية عن الصحة، وان كل ما في الامر هو ان حراسات الرئيس، كانت قد استفزت الاهالي، باطلاق الرصاص وهم في حالة احتفال موسمي وجماعي.

ـ ان الدولة شنت هجوما عسكريا ماحقا، ضد مدينة الدجيل، مع استخدام المروحيات وسواها من اسلحة اخرى.

ـ سيقت عائلات بحالها، شبابها وشيوخها ونساؤها واطفالها، الى معتقلات في صحراء السماوة، بحيث تركوا نهبا للسجن والعذاب والجوع، وان معتقل ليا الصحراوي كان افظع بما لا يقاس مما جرى في ابو غريب.

ـ تم تجريف بساتين الدجيل، ظلما وعدوانا، لعائلات لا دخل لها بالحادثة، وان نائب الرئيس (المتهم) طه ياسين رمضان، هو المشرف الاول على عمليات التجريف.

ـ رئيس محكمة الثورة (المتهم) عواد البندر حكم على احداث دون السن القانونية بالاعدام.

ـ رئيس المخابرات العامة، السيد برزان التكريتي يومها، هو المسؤول عن عمليات الاعتقال والتعذيب لاهالي الدجيل.

ـ أقسم شهود الاتهام ثم اعادوا القسم اثناء الشهادة بأنهم شاهدوا عدة مرات برزان ورمضان في الدجيل بغايات الاشراف على التعذيب والتجريف.

ـ من بين سبعة متهمين، هناك اربعة من الدجيل، لم نسمع حتى الحلقة الخامسة والثلاثين، اي اتهام حقيقي موجه لهم في القضية، وربما جلبوا لاصولهم البعثية دون سبب آخر.

ـ هناك بين المتهمين من مات نتيجة التعذيب، قبل تنفيذ الاحكام، ثم اضيفت اسماؤهم الى قائمة الاعدام. وقد جاوز عددهم خمسة واربعين متهما.

وفي الحقيقة فان المدعي العام في مطالعته الاتهامية الاخيرة (جلسة يوم الاثنين في 19 حزيران/ يونيو 2006) لم يفعل شيئا، سوى انه عاد الى المربع الاول في اطلاق الاتهامات، بحيث قام بجمعها واستحضار شهودها، بمن فيهم المتوفون منهم (وضاح الشيخ) او القائمون بشهادة الزور الصريحة (علي الحيدري) الذي انكر منذ البداية، انها محاولة اغتيال فيما هو يظهر على شريط مصور بتاريخ 8/7/2004 وهو يتباهى بان العملية كانت بقصد قتل (الطاغية صدام) الى درجة ان المدعي العام نفسه، كان قد اشار الى ضرورة احضار الحيدري لشبهة تزويرية في شهادته! ثم عاد (اي المدعي العام) ليردد بأن المحاولة لم تكن بهدف الاغتيال، بدليل اغلفة الرصاص الواقعة خلف السياج، وارتفاع السياج نفسه بعلو مترين.. علما بأن ذكاء المدعي العام لم يسعفه بأن ارتفاع السياج مثلا ليس حائلا دون الرمي، حيث باستطاعة الجناة وضع قاعدة خشبية او حجرية او رملية.. خلف السياج ليصبح ساترا نموذجيا للرمي.

لكن الشهود باكثريتهم، اشاروا الى ان ارتفاع السياج (الطيني) لم يكن ليعلو باكثر من متر وعشرين سنتيمترا فقط، وبالمناسبة فان انكار محاولة الاغتيال، هي ما اضعف الادعاء على نحو خطير، فالمحاولة معروفة لدى ايران والعراق (بحزب الدعوة) وربما المنطقة الجوارية للعراق ومحطات الاستخبارات العالمية في المنطقة.. ويؤكد على حقيقة المحاولة، صدق الرئيس صدام اولا، واجماع رفاقه في المحكمة، ثم تطابق اقوال شهود الدفاع ولفيف من الحراسات الشخصية التي كانت ترافق الموكب، فاذا لم يكتف السيد الموسوي بجميع هذه الشهادات، ويتمسك بشهادة شهوده المجلوبين والمجمعين على المطالبة بالتعويض (ربما تعويض اجر الشهادة)، فاننا نسوق له قرائن اخرى:

ـ في يوم المحاولة ذاته (8/7/1982) وبعد ساعات قليلة من حدوثها، بثت اذاعة طهران بتباه شديد، نبأ المحاولة وزادت (تخلصوا من صدام كما تخلصنا من الشاه العميل) فيما بغداد نفسها لم تذع النبأ بعد.

ـ من اين لاذاعة طهران، ان تعلم بالمحاولة، لولا الرابط المسبق، بين نظام ايران وعصابة الجناة من حزب الدعوة.

ـ في حالة حرب بين دولتين، فان كل دولة تعمل على اسقاط نظام الدولة المعادية، لان في ذلك سببا لحدوث هزيمة شاملة.

ـ لا يستطيع السيد جعفر بحكم احتقانه الطائفي الصريح، ان ينكر العلاقة التاريخية بين حزب الدعوة وطهران، وهي العلاقة التي دفعت بالحزب، للمشاركة مع الحرس الثوري في تمرد اذار (مارس) 1991 ضد الدولة وهي في حالة حرب مع الحلف الثلاثيني.

ـ من يشترك في تمرد مسلح، وواسع النطاق، ضد نظام بغداد، فانه من باب اسهل، الاضطلاع بمهمة تصفية رأس النظام، خاصة وان محاولات مماثلة جرت لاغتيال اركان النظام، على رأسهم طارق عزيز ولطيف نصيف الجاسم.

ـ هناك احتفالات دعوية بهذه المناسبة تجري في الدجيل، تحت مراقبة الاحتلال وسمعه، وهي تشيد (ببطولات) المحاولة (اي قتل الرئيس) وذلك كما شاهدنا على قرص الشهود الذين تم اعتقالهم.

ـ هناك شاهد جديد، لا يستطيع السيد جعفر اعتقاله، لأنه موجود في رعاية (الدولة الحليفة ايران) ولنستمع الى ما يقوله احد المشتركين في مؤامرة الاغتيال، وهو السيد فارس جاسم الأمين، من سكان الدجيل، (وقد نقلت اقواله جريدة «السفير» اللبنانية يوم الخميس بتاريخ 20 تشرين الاول/ اكتوبر 2005 ص 13) وهي جريدة على اتم العداوة مع نظام صدام، دون اوصاف اضافية اخرى.

يقول المشترك في المؤامرة من طهران «قررت وباقي افراد مجموعتي قتل صدام، واعددنا العدة لذلك، بامكانياتنا دون علم او دعم من اية جهة داخلية او خارجية، ثم حملنا اسلحتنا الاعتيادية التي هي عبارة عن بنادق كلاشينكوف ورشاشات الاغلفة ثلاثمئة وستين غلافا، وفي الافتراضين، فانها ليست ما برنو.. وانقضننا على موكب الطاغية وامطرنا السيارة التي ظننا ان صدام يستقلها بوابل من الرصاص، لكن تبين لنا انه كان يستقل سيارة اخرى، ففر من تبقى منا على قيد الحياة الى ايران». واضح ان المشترك في المحاولة، السيد الامين، لا ينسى واجبه في تبرئة الجهة الخارجية (ايران) مع الجهة الداخلية حزب الدعوة، وكأن اغتيال رئيس، مسألة هوى ذاتي ـ شخصي، لا يحتاج الى تخطيط وتمويل وارتباط بالاحداث والقوى والدول!

فهل ثمة لجلجة في قناعة المحكمة، من انها كانت محاولة اغتيال وليس مناسبة احتفال؟! اذ ما هي الحكمة ان يتقصد النظام وهو في حالة حرب، اي في مرحلة الحاجة الماسة لتضامن المواطنين، فيعمد الى انزال عقوبة ببلدة اسمها الدجيل دون سبب يذكر!

فاذا كان في الامر طائفية ما، فان نظام صدام، لم يكن طائفيا في جميع القياسات، والشاهد ان حزب البعث ولد شيعيا، وان نسبة 63 بالمئة من اعضائه هم من الشيعة، وان خمسة وخمسين من القادة المطلوبين امريكيا على اوراق اللعب كان بينهم خمسة وثلاثون شيعيا قائدا، وان نسبة الـ63 بالمئة هي نفسها بالنسبة لقاعدة البعث وقيادته معا.

ـ كيف استقى السيد المدعي العام ان حملة عسكرية حزبية امنية.. كانت قد جردت ضد بلدة الدجيل على الغارب.. وهل يمكن لمثل هذه الحملات ضد بلدة عزلاء ان تحدث دون نتائج على الارض؟ فالاتهام يوحي بمجزرة جماعية، وهو ما لم يتفوه به شاهد نفي او اثبات، فلماذا يريد السيد جعفر تحويل المشهد الى هولوكست دجيلية لولا الحكم المسبق الساكن في النفس الامارة بالسوء.

ـ في مسألة العائلات التي سيقت الى معتقل ليا الصحراوي وهم اربعمئة شخص ما بين شباب ونساء واطفال وشيوخ.. فقد تم دحض المشهد بما يلي:

● لم يكن هناك سجن او معتقل في صحراء السماوة، بل هي بيوت سكنية عادية، مفتوحة الابواب، وثمة حرية حركة من هذه البيوت واليها (كما افاد شهود اتهام كانوا هناك).

● جيء بالاطفال ليكونوا في رعاية امهاتهم المشتبه بهن في المحاولة، وفي اللغة العربية، فان الشيخ هو من جاوز الخمسين، فهل من المحال، الا تشترك مثل هذه الاعمار في محاولة كمحاولة الدجيل؟ والغرابة هي ان تندلع مثل هذه الشكائيات والبكائيات (والليل الايلل) في سواد الدجيل وما قاسى من فنون الاهانة والتعذيب.

● يقول الشاهد الرئيسي المتوفي وضاح الشيخ (كان متهما فأصبح شاهدا) في افادته السابقة «ان من بين المعتقلين شبابا كانت تهمتهم الرئيسية الفرار من الخدمة العسكرية او الفرار من طلب السوق لخدمة العلم، فما رأي الادعاء فيما الدولة في حالة حرب شاملة، وهل كان على نظام صدام ان يمنح الاوسمة للهاربين من الجندية؟

● يقول وضاح الشيخ في افادته المذكورة، انه حسب تقديره بأن اغلفة الرصاص التي عثر عليها في البستان تشير الى اشتراك ما بين سبعة اشخاص واثني عشر شخصا.. وهذا معناه بالربط مع شهادة المشترك محمد جاسم الامين في طهران، حسب تعبيره عن كثافة امطار بالرصاص، بأنه من اجل سبعة مشتركين فان الاغلفة تكون مئتين وعشرة اغلفة (مخزن الكلاشينكوف ثلاثون طلقة تنطلق في وضعية الرش بخمس ثوان فقط)، وانه من اجل اثني عشر مشتركا تكون الاغلفة ثلاثمئة وستين غلافا، وفي الافتراضين، فانها ليست ما بين 12 الى 16 غلافا، كما ادعى المدعي البائس في الجلسة الاولى للمحكمة قبل ما يقارب خمسة اشهر، وبرئاسة القاضي النزيه رزكار محمد امين.

● في تجريف البساتين، على وقوعها الجزئي، فان احدا لم ينكر الواقعة، فالتجريف جاء بغايات امنية واصلاحية، وليس بغرض الانتقام على واقعة نسيها صاحبها (الرئيس صدام) والشاهد الملموس، الذي يعند الادعاء في تجاهله هو ان تعويضا مجزيا للمتضررين، كان قد اخذ طريقه الى جيوبهم، ثم ما لبث الرئيس ان قرر اعادة الاراضي لاصحابها، عدا من لم يستطع ان يثبت ملكيته القانونية للارض.. ومع ذلك فقد بقيت برسم الامانة الى ان يتحقق اثبات ما لصحة الملكية، اما العنوان الرئيسي للتجريف، فكان في اتهام السيد ياسين رمضان، الذي يراد اقحامه، حتى لو تطلب الامر تركيبه في بلدوزر للتجريف، وهو نائب للرئيس!

● في موضوع الحكم على احداث، من قبل السيد عواد البندر، رئيس محكمة الثورة، وهم في سن الثانية عشرة الى سن السادسة عشرة فان المدعي العام ابرز وثائق مشفوعة بصور اطفال، لا يعلم احد من اين جاء بها.. وان القوائم التي يعرضها، جاءت بالانفصال عن اصولها (اي اصل الاضبارة الكاملة في محكمة الثورة عن قضية الدجيل)، اما العذر على لسان قائله (المدعي العام وحتى رئيس المحكمة) فيقول بعدم امكانية المحكمة على جلب الاضبارة، وان المسؤولية تقع على كاهل الدفاع، علما بان تعزيز الاثبات يقع على كاهل الادعاء الاتهامي، وان نفي الدفاع لصدقية الادلة (المزورة) لا يتطلب احضار الاضبارة تحديدا، بل يتطلب عرض الادلة على جهة دولية فنية محايدة لاجراء التطابق، في الشكل والصيغة والتوقيع والخط.. مع اصولها.

● في التقاسم الوظيفي بين اجهزة الامن قانونا، فان المخابرات العامة التي كان يرأسها السيد برزان، لا تقع ضمن مهامها وواجباتها، قضية الدجيل، وقد بات بحكم الاجماع، بأن مسؤولية الدجيل، تقع على عاتق مديرية الامن العام (برئاسة فاضل البراك آنذاك) ولا دخل للمخابرات العامة بالدخول على خط الدجيل، ورغم ان شهود الدفاع والاثبات، اجمعوا، على اطلاق سراح عشرات الموقوفين من قبل برزان، كان الامن لشبهة ما يحتجزهم، الا ان ذلك لم ينفع مع المدعي العام، فقد كانت حجته الاخيرة هي ان برزان كان صاحب قرار اعلى.. كي يأمر باطلاق سراح محتجزين واذا فهو يقع في المسؤولية العامة لما حدث في الدجيل.. وفي بلادنا الشامية هناك مثل يقول (عنزة لو طارت).

● ثمة وثيقة كيدية ـ لا صدقية لمصدرها او اختفاء مصدرها، تقول بموت متهمين تحت التعذيب، فاذا كان قد ظهر احياء من قائمة المعدومين، كما تلاها السيد المدعي العام، حيث بحسب الشهود المعتقلين (هناك ما يربو على عشرين حيا في الدجيل، ممن وردت اسماؤهم على قائمة الاعدام) الامر الذي يثبت كتابة الاسماء من خارج الاضبارة الحقيقية المتعلقة بمحاولة الاغتيال، وهو ما يمكن الحكم عليه، بالنسبة للقوائم الملفقة، لاسماء ماتت تحت التعذيب!

في جميع الاحوال فان الادعاء العام يتكىء في توجيه الاتهامات، على الهيئة التحقيقية برئاسة القاضي رائد الجوحي، ولنا مع هذا القاضي وقفة قصيرة، اذ من المعروف انه مع بداية الاحتلال، حصلت منازعات دموية بين اسماء كبيرة للهيمنة على المرجعيات، وقد ابتدأت بقتل الشيخ عبد المجيد الخوئي، الذي وفد برفقة الاحتلال، حالما باسترداد عرش اجداده في النجف، ثم ما لبث ان نسب للقاعدة مقتل الشيخ محمد باقر الحكيم، وهو ليس اقل اهمية في شدة الطموح لزعامة المرجعية بحكم حكم الوراثة ايضا، خاصة وانه عائد لتوه من (بلد المنشأ) ايران، وصادف ان اسما ثالثا وكبيرا، يرفض ان ينازعه احد حقه في المرجعية ولو بصورة خفية، وهو الشاب مقتدى الصدر، ولكون هذا الشاب، وقف ضد (المرجعية الصامتة) امام الاحتلال، فقد حظي بعداوة الامريكيين والايرانيين واهل المرجعية القائمة، او من ينتسب اليها من احزاب وميليشيات وشرائح.

وعمل الاحتلال على ترتيب اتهام للصدر يشير بأنه كان وراء مقتل الخوئي، وخلص القسم القانوني الذي ترأسه الامريكية ـ اليهودية راشيل راو، في مكتب الحاكم بول بريمر، الى اقتراح بتسليم قضية الخوئي لقاضي التحقيق رائد الجوحي، فأصدر من فوره مذكرة القاء قبض بحق الشيخ مقتدى الصدر، للتحقيق في هذا الاتهام، ولما كانت المسألة كبيرة الى حد التصادم، فقد الغى الجوحي مذكرة الجلب، مثلما الغى الصدر «بالمقابل» جيشه المهدي وهجومه ضد الحوزة الصامتة. وعليه فان الجوحي، الذي هو مرجعية كل الاتهامات الموجهة للرئيس صدام ورفاقه، ليس قاضيا عادلا، طالما انه على هذه الدرجة من الطواعية للحكومة الالعوبة في العراق، فقد ارتضى الرجل ان يكون قاضيا للتحقيق في محكمة يديرها السيد سالم الجلبي (ابن عم احمد) والسيد سالم الذي هو مدير محكمة الجوحي الاداري، كان (بحسب «الغارديان») يدير شركة استثمارات قانونية وسمسرة في لندن، وكان شريكه الرئيسي الصهيوني المتطرف مارك زيل وهو من انصار حزب ليكود الاسرائيلي، فضلا عن معلومات اخرى («الغارديان» ايضا) تقول بسعي شركة الجلبي ـ زيل من اجل الحصول على تعويضات ليهود العراق، الذين هاجروا لاسرائيل، طبقا لاتفاقية نوري عبد الرزاق حسين (احد صناديد المعارضة ضد نظام صدام) مع رابطة الدفاع عن حقوق اليهود في العالم.

اما المتكأ الثاني ـ بعد هيئة التحقيق ـ عند المدعي العام، فشبح اسمه خبراء الادلة القانونية، فاذا كان هؤلاء الاشباح يتقنون قراءة حقيقة الدليل، مثلما يتقن السيد المدعي العام قراءة النحو والصرف والتشكيل.. في مطالعاته الاتهامية، فان علينا ان ننتظر قيام الساعة في قيام قحطان وعدنان، اما حمورابي فننتظر قيامه مع سماعه لعدالة الموسوي المرموقة!

ما يبعث على الاسى ان شخصا مجهولا من اطراف الدنيا يطالب بانزال عقوبة الاعدام بقائد مشروع اخراج العراق من النفق، اخراجه من القرون الغافية، في سقيفة يثرب، وبعدها الجمل وصفين والنهروان وكربلاء.. اخراجه من الأمية والشحناء والشكاء.. على تاريخ مضى وانقضى.. تاريخ عمره اربعة عشر قرنا.. اخراج العراق من المستنقعات والسبات مع حظائر الجواميس ولدغ الذباب، والملاريا والحمى التيفية وضمور العافية.. فالاعدام لمن افنى عمره لدفع العراق نحو الحداثة.. وفي واحدة من لحظات جزاء سنمار وصفاقة العار، سيقول الرئيس المتعالي على الصغائر لطالب اعدامه: أحسنت. ترافقها ابتسامة مقروءة. وفي (أحسنت) هذه، ما يكفي لعلو الكعب، فوق خفافيش ابي لؤلؤة، وما يمترون، وها هو خنجر ابو لؤلؤة المسموم، يطعن شاهد الحق وشهيده خميس العبيدي، رجل الدفاع عن العدالة وكرامة العراق.

* كاتب من فلسطين

المالكي يجري مصالحة مع الهواء الطلق وطالباني يتفاوض مع الأشباح

علاء اللامي *

■ راجت خلال الأيام القليلة الماضية بضاعة «المصالحة الوطنية» وبلغت ذروتها حين أعلن نوري المالكي أنه سيطرح ـ يوم الخميس 15/حزيران (يونيو) ـ تفاصيل خطته للمصالحة الوطنية أمام الرأي العام لتتساوق مع العملية العسكرية والأمنية الجارية حاليا تحت اسم «خطة بغداد».. وفعلا استدعي الصحافيون لحضور مؤتمر صحافي ولكنهم، وبعد انتظار طويل، أبلغوا بإلغاء المؤتمر دون إبداء أسباب أو مبررات.

قبل المالكي بأسابيع كان الرئيس البروتوكولي لجمهورية العراق جلال طالباني قد أعلن أنه يجري مفاوضات جدية مع مجموعات مسلحة لم تتلطخ أيادي مقاتليها بدماء العراقيين الأبرياء..ومع مرور الأيام بات لجوء طالباني الى «خروعة الخضرة» هذه، أمرا عاديا وأقرب الى التسلية المجانية يشغل بها هذا السيد نفسه ويملأ أوقات فراغه ـ وما أطولها ـ في هذا المنصب الباعث على السأم..

فلا نتائج أعلنت،

ولا أسماء طرحت،

ولا مجموعات مسلحة التحقت بما دأبوا على تسميتها «العملية السياسية»..

عن أية مصالحة يجري الكلام؟

الحديث عن «مصالحة وطنية» يستدعي منطقيا وجود خلاف بلغ درجة الصدام العنيف ثم فكر الطرفان، أو أحدهما بضرورة المصالحة.. فما هو موضوع الخلاف في مصالحة «المالكي»؟ وبين من ومن؟ وهل بلغ فعلا مرحلة الصدام العنيف ومتى وكيف؟ أسئلة كثيرة وكبيرة لا نجد لها حلا. مثلما لا نجد حلا لموضوع مؤتمر الوفاق والمصالحة الذي أطلقته الجامعة العربية ونفذت الحلقة الأولى منه في القاهرة وتأجلت قبل أيام حلقته الثانية.

هل يعقل أن يؤجل مؤتمر المصالحة والوفاق الى إشعار آخر بعد معوقات وطلبات تعجيزية للفرقاء في حين يحاول المالكي النجاح في محاولة أخرى للقفز على شروط الواقع الموضوعي بـ«زانة» الفهلوة الشخصية والاتصالات السرية والمجاملات؟

إن محاولات المالكي، ومثلها محاولات طالباني وهذه الأخيرة لا تعدو كونها محاولات معزولة ومشكوك كثيرا في قيمتها السياسية للاتصال والتشاور مع عدد من ضباط الجيش والمخابرات في عهد صدام ممن يعرفهم رئيس الاستخبارات العسكرية الصدامية سابقا والمستشار الأمني للطالباني حاليا وفيق السامرائي، هذه «المصالحات والمفاوضات» ليست إلا محاولات عقيمة للالتفاف على واقع الحال السيئ بل والبالغ السوء.

فالحكم الذي أنشئ بعد انتخابات «شبحية» بل والحكومات التي سبقته منذ بداية عهد الاحتلال تعفنت وفسدت ماليا وإداريا وسياسيا حتى بلغت عفونتها عنان السماء وبلغت نخاع المؤسسات الدينية كديوان الوقف الشيعي وقبله شقيقه السني.. والاحتلال ماض في مشروعه الهيمني واللصوصي في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، وكل كلام يقال عن «هروبه القريب» وانكساره القادم وانحشاره في عنق الزجاجة ليس إلا كلاما لا قيمة له، وأقرب إلى أحلام يقظة لجاميع ممن فقدوا امتيازاتهم وسلطتهم ويرومون العودة سريعا إليها حتى ولو كان الثمن جبالا من جماجم العراقيين..

لماذا يهرب محتلون من بلد كالعراق وهم لا يكادون يخسرون فيه من جنودهم أكثر ممن يخسرونهم في حوادث الطرق والتدريبات وخصوصا بعد أن صار المدنيون العراقيون ورجال الشرطة والموظفون من العراقيين هم الهدف الأول للرصاص والتفجيرات الانتحارية؟

لماذا يترك المحتلون الأمريكان العراق الدسم والثمين وقد انتهوا لتوهم من تدميره بمواصفاته المعهودة والشروع وبنجاح في بناء بديلهم التابع الطائفي المفكك المدين بالمليارات لأمريكا ولحلفائها..

نعم، الحكومة المحلية تعاني من صعوبات ولا تكاد تسيطر على مفاصل وحركة دواليب الدولة..

نعم، هناك ضغوطات محلية أمريكية وخارجية على إدارة بوش من أجل انسحاب قوات الاحتلال...

نعم، هناك لاهثون يريدون أن يمنحهم المحتل بعض الفتات..وهناك في المقابل متشددون يريدون عودة البستان العراقي القديم لهم كما كان وفوقه حبة هيل!

وهناك أيضا وفي المقابل أولئك القافزون على صهوة الطائفة والذين يريدون أخذ الجمل بما حمل.

نعم، هذا كله موجود.. ولكنه لا يقود إلى هزيمة قريبة للاحتلال، ولا إلى مصالحة وطنية يخطط لها وينفذها ويديرها طرف واحد ولا إلى مفاوضات ناجحة تؤدي إلى دمج فصائل للمقاومة في مؤسسات الحكم..

لقد أجهضت المصالحة والوفاق وهزيمة الاحتلال وإجباره على الانسحاب يوم أجهضت خطة الأمم المتحدة التي حملت اسم «الأخضر الإبراهيمي» والتي انهالت عليها حفنات التراب من جميع المشاركين في الجناز الوطني الحالي: أولئك الحالمون بالعودة الى الماضي الصدامي وامتيازاته واحتكاره وظلمه ومقابره الجماعية... وأولئك القادمون من عتمة الانعزالية الطائفية الشيعية المصفحة بالنزوع الانتقامي الثأري المتخلف بقيادة آل الحكيم خصوصا.

حين يدرك العراقيون أو نخبتهم الفاعلة النظيفة أو لنقل الأقل تلوثا من أوحال الواقع الراهن، أن البديل الحقيقي ليس في مصالحة المالكي ولا في مفاوضات طالباني ولا في تفجيرات التيار التكفيري وتشنج ممثليه السياسيين أو المتعاطفين معه سرا وعلنا من الطائفيين السنّة.. حين يصل العراقيون أو جلهم أو جزء مهم منهم لمثل هذه القناعة يكون نصف الطريق نحو الأمل وقبس الضوء في نهاية النفق قد قُطِعَ... أما النصف الآخر فسوف تسرِّع من قطعه دون ريب إعادة إطلاق المبادرة الوطنية الديموقراطية العراقية، القائمة على القطع التام مع الاحتلال وبديله الطائفي العرقي ومع الحقبة الدكتاتورية وماضيها الإجرامي قبل الاحتلال، تلك المبادرة التي ينبغي أن تحظى بحضور وبمشاركة كل من له قدرة أو صفة تمثيلية حقيقية في الشارع العراقي.

* كاتب من العراق يقيم في جنيف
www.albadeeliraq.com

قُلْ لي كم لدينا من الديمقراطيين أقل لك كم لدينا من الديمقراطية!

جواد البشيتي*

■ لماذا لا يأخذ مجتمعنا بالجوهري والأساسي من الخيار الديمقراطي، في تطوره السياسي والاجتماعي والثقافي، كما أخذت به، من قبل، المجتمعات الغربية؟ إذا ما أردنا إجابة تنطوي على نصف الحقيقة فحسب فإننا يمكن أن نفسِّر ما نعانيه من فقر ديمقراطي مدقع على أنه نتاج مصالح فئوية ضيقة لمن يتولى أمر حُكمنا، فالحكومة، ومهما تظاهرت بالحرص على نقل مجتمعنا إلى الحياة الديمقراطية، بأوجهها كافة أو ببعض أوجهها، هي التي تقف بطرائق وأساليب شتى ضد التطور الديمقراطي لمجتمعنا. أما لو أردنا الحقيقة كاملة في إجابتنا عن ذاك السؤال لقلنا إن مجتمعنا ذاته قد جُبِل على كل ما هو مناف للديمقراطية من قيم ومبادئ وطرائق عيشٍ وتفكير، فالمعجزة بعينها أن تبتني مجتمعا ديمقراطيا حرا لا وجود فيه يُذْكَر للديمقراطيين والأحرار، فابتناء مجتمع كهذا إنما يشبه ابتناء مجتمع إسلامي في اليابان مثلا!

إنها الحقيقة المرة الأولى أن نقول إن عدد الديمقراطيين والأحرار في مجتمعنا من الضآلة بمكان؛ ولن يكون ممكنا، بالتالي، أن تغرس الديمقراطية حيث لا وجود إلا لعدد ضئيل جدا من الديمقراطيين الحقيقيين.

ولا شك في أن العواقب المترتبة على إطاحة نظام حكم عربي ديكتاتوري واستبدادي ستضطرنا إلى الإقرار بتلك الحقيقة، فالمجتمع الذي تحرَّر على حين غرة من قبضة نظام حكم كهذا يمكن أن تتفجر تناقضاته الداخلية، التي ظلت زمنا طويلا مسيطرًا عليه بقوى القمع، فيقع، أو يوقع نفسه، في حرب الكل ضد الكل، التي فيها يتحول "الآخر"، بكل أشكاله وصوره، إلى عدو لدود. أما إذا دُعي هذا المجتمع إلى الأخذ بالخيار الانتخابي، الذي تشبه علاقته بالديمقراطية علاقة الشكل بالمضمون، فقد تكون العاقبة هي "الفوضى البناءة" في مثالها العراقي، وجعل "الديمقراطية" طريقا إلى هيمنة إمبريالية، وإلى إظهار وتعزيز كل عصبية منافية، قلبا وقالبا، للديمقراطية، وممزِّقة لوحدة المجتمع.

الديمقراطية يمكن ويجب أن تكون "الحل"؛ ولكنها لن تكون كذلك إلا إذا استوفى قيامها شرطه الأولي، وهو "المرحلة الانتقالية"، التي فيها يصبح ممكنا زيادة عدد الديمقراطيين في المجتمع، وتغليب الميل الديمقراطي لديه على ما عداه من ميول. في هذه المرحلة فحسب، تتهيأ للمجتمع أسباب التطور الديمقراطي، فيتغلَّب على كل انقسام أو صراع داخلي يتعارض بطبيعته ومنطقه ووسائله وأساليبه مع قيم ومبادئ الديمقراطية، ولا يذهب إلى انتخابات عامة قبل إنجازه تطورا ديمقراطيا يسمح لتلك الانتخابات بأن تأتي بنتائج تأتي بمزيد من التطور الديمقراطي.

الديمقراطية تحتاج إلى مرحلة انتقالية تتحول فيها، مع قيمها ومبادئها الأساسية، إلى نمط حياة وتفكير لدى القسم الأكبر من المواطنين، وإلى "مولِّد" لـ"الآخر" بكل أشكاله وصوره، وإلى "منظِّم" للعلاقة معه.

في المرحلة الانتقالية، يختبر ويمارس المواطنون، أفرادا وجماعات، حقوقهم الديمقراطية كافة، وتُرْفع القيود عن "السؤال" و"الجواب"، فلا سؤال، أو جوابا، محرمًا؛ وتُرْفع، أيضا، عن الحق في حرية التعبير عن الرأي في أي شأن ومجال، وعن الحق في نشر الرأي الآخر، واجتذاب العقول والقلوب إليه. الديمقراطية هي "الحل"؛ لأنها القوة التي تؤسس لمجتمع تجتمع فيه مقدرة التفسير ومقدرة التغيير. وليس من تغيير شرعي سوى التغيير الذي تأتي به الوسائل والأساليب الديمقراطية، والذي لا يذهب بالديمقراطية ذاتها، فالديمقراطية هي وسيلة التغيير وهدفه في الوقت نفسه.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

المونديال العربي

غالية خوجة *

■ ذات رؤيا، أخبرنا «هيغل» ما معناه : سيكون رأس العالم بين قدميه! ولهذه المقولة تأويلات كثيرة، يفهمها كل قارئ تبعاً لوعيه الثقافي، فمنهم من يفسرها بطريقة غريزية جنسية وحينها تتعطل حاسة التفكير العقلي لصالح الجزء السفلي، ومنهم من يسقطها على اللعبة الرياضية الأشهر (كرة القدم).

بلا شك ترمز الكرة إلى الدائرة وكلاهما تشيران إلى مدلولات عديدة منها الدوران واللاثبات والتدفق الزمني والحركة المدارية للأرض وتداعيات العلامة الموسيقية وإيقاعات الخروج من مقام إلى مقام كما تفعل الصوفية بمولوياتها الساكنة والمتحركة.

تُرى، كم من المتفرجين أو اللاعبين تخطر لهم احتمالات الكرة؟

من المفترض أن أية لعبة رياضية تهدف أولاً إلى تمرين الروح على القبول بالآخر من خلال النتائج المتحققة، وثانياً إلى نقد الذات للاستفادة من الأخطاء.. لكن، أن تصبح كرة القدم بحد ذاتها، هدفاً، فتلك مشكلة كبرى لا سيما إذا انتبهنا كيف تصبح مونديالا "عربياً بامتياز، من خلاله، تمرر الدول الأخرى القصف علينا، كما تضرب طلابنا بتوقيتها المقصود، فنخسر الأرض والعقل مزيداً إلى أن نصحو بعد فوات الأوان.

ليس معيباً أن يتابع العرب الملاعب الخضراء، لكن المعيب أن تكون محور حياتهم الأساسي أكثر من قضاياهم الكبرى والصغرى!

هل نسمّي ذلك هيجاناً جماعياً؟ أم تعويضاً عن مكبوتات نفسية واجتماعية أخرى؟ أم غسيلاً للأدمغة لتظل كرة (الملعب السياسي) في مرمانا دائماً؟

أين دورنا كأمة؟ أين مثقفنا العربي؟ أين المنظرون؟

هناك أمام الشاشة يغضبون لاهتزاز شباك فريقهم المفترض، أو يصفقون لانتصار الفريق الآخر.

إلى متى تأخذنا الكرة إلى أقدام اللاعبين الذين سيفوز بعضهم بكأس العالم بينما نحن لا نفوز إلا بمزيد من كؤوس فقدان الوعي وغشاوة القلوب؟

* كاتبة من سورية
ghaliauae@yahoo.com

الرئيس عباس... الأمانة الأمانة

د. عصام عدوان*

■ أليس من واجب رئيس السلطة الفلسطينية أن يؤمِّن لشعبه وجهازه الحكومي رواتبهم ومصدر عيشهم؟ لماذا لا يأمر الرئيس سلطة النقد الفلسطيني التي تأتمر بأمره بأن تؤمِّن الرواتب لموظفي الجهاز الحكومي الذي يرأسه أبو مازن؟ لماذا لا يترك الرئيس رجاله المتواجدين على معبر رفح بأن يُسهِّلوا دخول الأموال عبر المعبر طالما كانت وجهتها منفعة الشعب الفلسطيني، بدلاً من تفتيش الحقائب ونصب المصائد للقادمين ليفصحوا عن الأموال التي بحوزتهم، ومن ثمَّ منعها أو مصادرتها؟ ولماذا يرفض الرئيس دخول الأموال الأوروبية إلى الجهاز الحكومي عبر مؤسسة الرئاسة بذريعة الحرص على صلاحيات حكومته وكرامتها، رغم موافقة وزارة المالية على دخولها. ويتساءل المرء: إذا كان الأمين العام لجامعة الدول العربية قد طلب توقيع الرئيس أبو مازن لكي يوافق على تسليم الحكومة أموالها المتجمعة في حساب الجامعة العربية، فلماذا لا يوقِّع الرئيس لحكومته؟ بل لماذا لا يطلب بنفسه تلك الأموال ويحضرها في حقائبه وسيارته عبر معبر رفح؟ على الأقل كما فعل وزير خارجيته الدكتور الزهار عندما أحضر بنفسه عشرين مليون دولار دون أن تكون تلك مسؤوليته. علماً بأن مسؤولي المعبر قد أعلنوا قبل ثلاثة أسابيع بأن مرور الأموال عبر المعبر مسموح به إذا أظهرت الوثائق مصدرها ووجهتها. أليس بمقدور الرئيس أن يُدخل في سيارته وبشكل علني وموثَّق راتب شهر كامل لموظفي حكومته ويرفع عنهم جزءاً من معاناتهم الثقيلة؟ ولماذا لا يطالب الرئيس دولة الاحتلال بالإفراج عن أموال السلطة المحتجزة لديها من ضرائب الواردات الفلسطينية، قبل أن يعلن استعداده للجلوس معها للتفاوض، حيث أن معيشة الناس أمرٌ عاجل لا يحتمل التأجيل؟ ولماذا لا يأمر الر